

ما أسباب تصعيد السلطات التونسية ضد حركة النهضة؟

(الجزيرة) - تونس:

أثارت حملات الاعتقال الجديدة، في صفوف قيادات بارزة من حركة النهضة التونسية، تساؤلات حول سبب تصعيد السلطات معركتها ضد الحركة.

وفي تطور لافت، اعتقلت السلطات منذر الونيسي نائب رئيس حركة النهضة، وهو الرجل المكلف برئاسة الحركة بالوكالة بدلا من زعيمها المعتقل راشد الغنوشي منذ 17 أبريل / نيسان الماضي. واعتقلت السلطات رئيس مجلس شورى حركة النهضة وزير النقل الأسبق عبد الكريم الهاروني بعد أن وضعته قبل نحو أسبوع قيد الإقامة الجبرية.

وشملت التوقيفات حمادي الجبالي الأمين العام السابق للنهضة قبل أن يعلن استقالته منها عام 2014، لكن النيابة العمومية أبقته خارج المعتقل بعد التحقيق معه وفق محامي دفاعه حول الملف المتعلق بشبهة توظيف أشخاص بالإدارة التونسية محسوبين على "النهضة" خلال فترة حكمها بعد عام 2011. وحول دلالات هذه التوقيفات، قال عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة بلقاسم حسن للجزيرة نت: "إن التوقيفات تصب في إطار تضيق الخناق على حركة النهضة وتشويهها وتزيد الحصار على المعارضة" معتبرا أنها تعكس "النزعة التسلطية للسلطة، وإمعانها في الاعتداء على الحقوق والحريات والتضييق على نشاطات الأحزاب".

ولفت المتحدث إلى أن هذا التصعيد تضيق مقصود من نظام الرئيس سعيد على حركة النهضة ورموزها، وتقييد لحرية النشاط السياسي، وحلقة من حلقات إضعاف الخط المعارض "لسلطة الانقلاب"، مستنكرا مواصلة اعتقال عشرات السياسيين المعارضين وغالبيتهم من حركة النهضة بتهم كيدية تتعلق بالتآمر على أمن الدولة "من دون مؤيدات".

وشنت السلطات التونسية منذ فبراير / شباط الماضي حملة اعتقالات واسعة بتهم التآمر على الدولة ضد رموز من المعارضة من حركة النهضة وجبهة الخلاص الوطني التي تشكل "النهضة" أبرز مكون سياسي لها، وضد نشطاء سياسيين آخرين من أحزاب وسطية معارضة وحتى قضاة، وقرر القضاء تمديد سجنهم لـ 4 أشهر إضافية.

ومنذ بداية اعتقالهم إلى الآن، يطالب محامو المعتقلين السياسيين السلطات بتقديم أدلة حول تورطهم في تهمة التآمر، لكن دون إجابة من الجهات الرسمية.

وتقع داخل السجن أهم القيادات التاريخية لحركة النهضة منها رئيسها راشد الغنوشي، ونائباه نور الدين البحيري وعلي العريض، والوزير السابق رياض بالطيب، والقياديون الصحي عتيق، الحبيب اللوز، سيد الفرجاني، وقيادات جهوية وإدارية ومحلية عديدة أخرى، وحتى مستقيلون منها على غرار عبد الحميد الجلاصي ومحمد بن سالم وزير الفلاحة الأسبق.

إلى جانب هؤلاء، هناك قيادات سياسية أخرى مسجونة، منهم الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، الأمين العام السابق لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي، الناشط المجتمعي وأستاذ القانون الدستوري جوهر مبارك، والقياديين السابقين في حركة نداء تونس رضا بالحاج ولزهر العكرمي، وجميعهم متهمون بالتآمر على أمن الدولة.

ومع استمرار تغييب العشرات من رموز المعارضة خلف قضبان السجن، ما تزال السلطات التونسية تمنع جبهة الخلاص المعارضة، وحركة النهضة من عقد اجتماعاتهما في مقراتهما.

ويقول القيادي في حركة النهضة بلقاسم حسن للجزيرة نت "إن هذا المنع إجراء أمني تعسفي لمحاصرة الحركة، وعرقلة تنظيم مؤتمرها الـ 11 الشهر المقبل".

ويصف القيادي في حزب التيار الديمقراطي هشام العجبوني ما يحصل في البلاد بأنها محاولة من "السلطة الغارقة في الأزمات لضرب المعارضة وإضعافها" مشيراً إلى أن إمعان الحكومة في التنكيل بالمعتقلين السياسيين، والتمديد في سجنهم دون مبررات "اعتداء صارخ على القانون لضرب المعارضة، والتغطية على فشل الرئيس قيس سعيد".

ويضيف للجزيرة نت أن تلك الاعتقالات المتواترة للخصوم السياسيين للرئيس الذي وضع البلاد بقبضته منذ تاريخ إعلانه التدابير الاستثنائية في 25 يوليو / تموز 2021 "محاولة مفضوحة للتغطية على فشله الذريع في تحسين وضع التونسيين ووضع البلاد، على الرغم من الصلاحيات المطلقة التي حولها لنفسه بدستوره".

ويتابع "الوضع الاقتصادي والاجتماعي يزداد تدهوراً من يوم لآخر، وفقدان المواد الأساسية الحياتية يعقد الأزمات، وفي ظلّ العجز عن إيجاد حلول لإشكاليّات التونسيين تلجأ السلطة إلى العمليات الاستعراضية والإيقافات السياسية لتغذية مشاعر الشفي والشماتة" في إشارة إلى أنصار الرئيس الذين يدعمون إجراءاته الزجرية ضد المعارضة.